

هذه المكره كراهية شريفة لا تحريم لانها لا تطعن في الامر ديني وفي الفتاوى
الفتاوى بينه ولا بأس بالشرب قانما ولا يشرب حاشيا ورضي للمسافر ان يشرب
وقد صح عنه عليه الصلوة والسلام الشرب قانما في غير ما تقدم وكذا الاكل
عن ام ثبات رضي الله عنها انها قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم
فشرب من في قربة معلقة قانما فعمت الي فيها فقطعته رده النبي صلى الله عليه وسلم
حديث حسن صحيح وانما قطعت ثم التوتة يكون عند المنيك وعن عاصم
انه اني باب الرخصة وشرب قانما وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعل كما رايتوني فعلت رواه البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله
عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرب من شرب وشرب من شرب قانما رواه
وقال حديث حسن صحيح ومن الاداب ان يصل اي الوضوء بحتة بضم
السين اى انما غلته اى يصل عقيبها غلته ولو ركعتين لقوله عليه الصلوة والسلام
ما من مسلم يوضئ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبلا عليه جالس
ووجهه الا وجبت له الجنة الا ان يكون الوضوء في وقت مكره فانه لا يصلي
لان ترك المكره اولى من فعل المندوب ومن الاداب ان يوضئ على الخوض
لقوله عليه الصلوة والسلام الوضوء على الوضوء ونور على نور وقوله عليه الصلوة
والسلام مع جد الوضوء جد الوضوء ونوره يوم القيمة ولو اظلمت النهي صلى الله عليه
وسلم على الوضوء الكلي صلوة ومعلوم من حاله انه لم يكن كذبت في كل وقت
ومن الاداب ايضا استصحاب النية اى آخر الوضوء وتعاهد ما بين العينين
وفي الخلاصة يجب اتصال اى اليد وجها وزهد الوجه واليدان والرجلين
ليستين غسلها وبطيال الغرة وحفظ ثياب من التقاط واقامها ان الغلغلة
ما يحرم او يكره وتقول فيمن راجع الى بيان اوله من تدويره يصح قول من
ان لا يستقبل القبلة وما عطف عليه وقوله وقت الاستنجاء وقع سريعا
والصواب وقت قنما الحاجة لانه قد تقدم ان ترك استقبال القبلة وقت

وقت الاستنجاء ادب وانما المنزلة استقبالها وقت البول والنجس في المكره
كراهية تحريم سعة كان في العترة او في البنا لا تطلق النهي في قوله عليه الصلوة
والسلام اذا انتمم الغلظة فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها وبها وبغيره ايضا
ان يحسك ولده الصبي لقنما الحاجة نحوها وقالوا يكره ان يمد رجليه في الوضوء
وغيره الى القبلة او المصطفى او كتب الغلظة الا ان يكون على مكان مرتفع كالحاذا
وكذا يكره ان يستقبل بالبول او الغلظة النفس او الفم لكونها آيتين عظيمة
من آيات الله تعالى وان يستقبل الرجل بالبول الملاء جمع عليه الرضا
ولا يكره عورته عذاه فان كثر حرام والاستنجاء بالما ان
الاستنجاء به من غير كشف عذاه فان لم يمكن ذلك كفى الاستنجاء بالاجار
اي يجب عليه ان يكتفي بالاجار ولا يترك الوضوء والتقيد بقوله اذا لم تكن الى
النجاسة اكثر من قدر الدرهم لا ينبغي ان يعمل بمغسور وهو انها اذا كانت اكثر
من قدر الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عذاه اصلا لا حرام بعذرة
في ترك طهارة النجاسة اذا لم يمكن اذ التها من غير كشف قال البيهقي
لم يجد سنة ترك معنى الاستنجاء ولو على شرط من ان النهي راجع على الامر
حتى استوعب النهي الا اذا لم يكن لها ولم يقتض الامر التكرار وقال في
قالوا من كشف العورة للاستنجاء يعير فاستحوا وان لا يستنجى بديه اليمنى
لقوله عليه الصلوة والسلام اذا شرب احدكم فليامتنع في الاثا واذ ان
اغلظ فلا يمس ذكوة يمينه ولا يمسح بيمينه ولا يستنجى بطلعاه ولا يرسبه
ولا يعظم لقوله عليه الصلوة والسلام لا تستنجوا بارتوث ولا بالعظام
فانها اذا اذوا انكم من ارجع واذا نهى عن الاستنجاء بزاز والرجل فوا لا يمس
اولى بالزهي ولا يعلق الدواب قنما على اذوا ارجع ولا يمسح بالظفر كذوبه
وما حرمه لان الترض لغيره حرام ولا يغم لان ملوث واذ في حرامه
الغسل الاثا والآخر لانه راجع كالراجح فان يكره الاستنجاء بذلك